ح صفة مشبهة اهـ بيس وجه المنع ابه منع كونها صلة لال ووجه
الجواز شبه الفعل باعتبار وقوعها الظاهر باطراد مطلقا بخلاف افعل
التفضيل فانه لا يرفع الظاهر الا في مسئلة الكحل
لانها للثبوت ابو والفعل للتجدد والحدوث ومن ثم اي من اجل
ان منع وصل ال بالصفة المشبهة من حيث انها لا تتحول بالفعل
وفيه ان هذا انما ينتج اصل المنع لا المنع باتفاق الا ان يجعل كلامه
من باب ذكر جزء العلة وحذف جزئها الثاني وهو هنا عدم رفع
افعل التفضيل الظاهر باطراد الا في مسئلة الكحل بخلاف
الصفة المشبهة فتدبر التي تحلت بها الاسهمية اي بسبب
كثرة استعمالها في الضاد بقطع النظر عن الصفة نحو
ابطح واجرع وصاحب اما ابطح فهو الاصل ووصف لكل مكان
منبطح ابه متسع من الوادي ثم استعمل فقار للارض المتسعة
واما اجرع فهو في الاصل وصف لكل مكان مستو ثم صار اسما
للارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيأ واما الصاحب
فهو في الاصل وصف الفاعل ثم صار اسما لصاحب الملك قال
الشنقيطي والدليل على ان هذه الاسماء انسلخ عنها معنى
الوصفية انها لا تجري صفات على موصوف ولا تحمل ضميرا
ولا تتحمل ضميرا فراعوا الحقيقة اي بحق الموصولية فادخلوها
على ما هو في معنى الجملة وحق المشابهة الصورية فادخلوها
على مفرد لفظا وكونها مصدرا كان الناقصة وهو مبتدأ او الفعل
المضاف اليه اسمه في محل جر باعتبار الاضافة وفي محل رفع
باعتبار اسمية الكون وكان وهو الحكم يورد من حيث النقصان
وفر خرج من حيث الابتدا اي صلة ال على هذا الحل فيكون

الباء



الباء بمعنى من ويصح عود الضمير على ال فالباء على ظاهرها اي وكون
ال موصولة بمعرب الخ بمعرب الافعال بحث الدماميني ان ال اذا
وصلت بجملة مضارعية او غير مضارعية كان لها محل من الاعراب
وكان محلها بحسب ما يقتضيه العامل في المفرد الذي يصح حلول
كلها من رفع او نصب او جر وان قولهم جملة الصلة لا محل لها
من الاعراب ليس على اطلاقه ورايت بخط الشنواني عاز بالسم
ما نصه لكن ان يريد هذا البحث بان الجملة انما يكون لها محل ان صح
حلول المفرد محلها اذا كان ذلك المفرد مفردا حقيقة اما اذا كان
مفردا صورة جملة حقيقة فلا يكون الجملة التي يصح حلوله
محلها محل وقد بين الرضي ان صلة ال المفرد اسم صورة فعل
حقيقة اهـ وكذا قال الشمني وزاد او يقال محل ذلك اذا كان
اعراب ذلك المفرد بالاصالة واعراب الاسم بعد ال عارضا مما لم ير
فالمغيران صبحا اي فالخيول المغيرات في الصبح والنقع الغبار
الترضي بادغام اللام وتركه بخلاف لام ال المعرفة فانها تجب
ادغامها في التاء وغيرها تخفيفا لكثرة الاستعمال قاله سم وهو
مخصوص عند الجمهور بالضرورة بنا على تفوههم انطماوقوفي
الشعر بما لا يقع مثله في النثر وما قاله ابن مالك بنا على قوله
انها ما اضطر اليه الشاعر فلم يجد منه وحة ولهذا قال لتمكنه
من ان يقول المرفي لكن ضعف مذهبه بانه ما من ضرورة الا ويمكن
از التظم تركيب اخر ورايت بخط الشنواني عاز بالسم
ما نصه قد يقال مراد المص بما ليس عنه منه وحة ما هو كذلك
بحسب العبارات المتناولة التي يسهل استحضارها في العادة
فلا يرد عليه ما رد به عليه فليتامل اهـ وهو جواب عن كان يقول ان ما لا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)